



استمع

إن الشعور بالمسؤولية تجاه مملكتنا الحبيبة هو أول الطريق للوصول نحو تحقيق الأهداف الصحيحة التي تؤدي إلى تقدم المملكة، وتقديم المؤسسات الموجدة فيها وتمييزها، وبالتالي تتحقق نتيجة واحدة لهذا التمييز هو أن تصبح السعودية في مصاف الدول المتقدمة وذلك لأن الدول المتقدمة لم تقدم إلا بتميز مؤسساتها في كافة المجالات.

عندما نعمل من أجل مجتمعنا، أول قرار يجب علينا اتخاذه هو تحديد الأهداف لتحقيق التميز، فلا تُقدم أي مؤسسة على أي إجراء ما لم يكن وراء ذلك الإجراء هدف أو مجموعة من الأهداف تسمى (أهداف التغيير) سواء كانت تلك الأهداف في الحاضر أو في المستقبل القريب أو البعيد وذلك على حسب طبيعة تلك الأهداف فالتغيير هو عمل إداري واع وهادف ومخطط له.

وتعتبر إدارة التغيير والتخطيط له المحرك الرئيس لمواجهة مستجدات العصر من خلال دراسة الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المنشود، بهدف الاستفادة من كل نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف التي تساعد على التغيير الإيجابي، ومحاولة تجنب العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر سلباً على إحداث التغيير والتخطيط له.

ولإنجاز التغيير بطريقة مدروسة يجب أن تكون هناك مبادرة بل مبادرات وخطط واضحة تمثل في تبني نظم الجودة لتحقيق تلك الأهداف، ومن أهم الخطط التي يجب أن تراعي الإجابة عن السؤال التالي كيف يمكن لمؤسسات المملكة أن تقدم مثلما تقدمت غيرها من المؤسسات الدولية؟

إن السعي وراء برامج التغيير وأنشطة التطوير في المؤسسات يؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، التي توجه لتصب في النهاية في بوققة هدف أسمى رئيس هو نجاح المؤسسة وزيادة فاعليتها وإيجاد مؤسسة حيوية مبدعة متعددة تتكيف مع متطلبات المجتمع. وهذا هو ما نريده حتى تقدم مؤسسات الدولة وتتميز.

وأهم أهداف التغيير تتركز حول التعديل الهدف والمقصود في البنية التنظيمية وسلوك العاملين من أجل رفع كفاءة المؤسسة وزيادة فاعليتها، ومن هذه الأهداف؛ بناء جو من الثقة وإشاعتها بين أفراد المجموعة وبين المجموعات الفرعية داخل المؤسسة وعلى جميع مستوياتها التنظيمية وذلك لأن خلق جو من الثقة المتبادلة يؤدي إلى التصحيح والإصلاح وليس تصييد الأخطاء.

خلاصة القول: إن نجاح مؤسسات الدولة في القيام بوظيفتها مرتبط بالعمل على تحديد مسؤولية اتخاذ القرارات، وذلك لأن اتخاذ القرارات يعني تحمل المسئولية من قبل صاحب القرارات، لذا فهي عملية ليست سهلة ويمكن أن نقول إنها فن له العديد من المقومات يبدأ من طريقة التفكير وفق الآليات التي بين يد المؤسسة حتى ينتهي الموضوع باتخاذ القرار الصائب بحيث تكون القرارات أقرب ما يمكن لمصادر المعلومات والجهات المختصة المباشرة، وذلك بدلاً من تركيزها في وظيفة معينة أو عند مستوى إداري معين.